

الفلكي الجوبي يحدد موعد دخول شهر شعبان وعدد أيامه

حدد الفلكي اليمني أحمد محسن الجوبي بداية وعدد أيام شهر شعبان للعام الهجري الحالي 1438 هـ. وأفاد الفلكي الجوبي أن الخميس المقبل الموافق 27 أبريل 2017 م سيكون أول أيام شهر شعبان 1438 هـ. وأوضح أن هلال شعبان سيغرب بعد غروب شمس الأربعاء بـ 4 دقائق و 58 ثانية. وأكد الفلكي الجوبي أن عدد أيام شهر شعبان سيكون 30 يوماً.



اطلوا
سراهم

المقال الاخير



صيف الموت !

عبدالقوي الأشول

كم أداوي القلب قَلتْ حيلتي
كلما داويت جرحاً سال جرح !!
هكذا هو حالنا منذ ثلاثة أعوام مع وضع الكهرباء الذي ترتبط به مأس كثرية في مدينة صيفها لا يُطاق، ولو أننا أحصينا ضحايا صيف الحر لوجدنا أن عدد من ماتوا جراء انقطاع الكهرباء والمياه والغذاء فالدعد أكثر بكثير من ضحايا الأسلحة النارية التي ظلت تمطر المدينة بكل أنواعها !.

لا أبالغ القول بن كل (حارة) دفعت ضريبتها من النفوس البشرية بسبب الخدمات ، ولو لدينا إحصائية بعدد من ماتوا في صيف الحرب لبدت الأرقام مهولة .. هكذا تعايشت عدن مع الأمها إلا أن المأساة بدأت تراكمية لأننا عشنا الصيف الثاني - أي صيف الشرعية - مأساة مماثلة للأسف الشديد . إن طرف الشرعية تعامله مع وضع الخدمات في الجنوب بصورة عامة بطريقة غير مسؤولة ، الحال الذي جعل السكان ينفقون مبالغ خيالية في شراء مولدات الكهرباء والطاقت الشمسية والبدلية حتى نشطت الأسواق المنتجة والموردة لتلك الوسائل وحقت أرباحاً خيالية على حساب البسطاء ، وصدق الشاعر حين قال:

(مصائب قوم عند قوم فوائد)

أي أن الراجح من ذلك هم عصابات الفساد وأمراء الحرب الجدد ، بمعنى آخر لقد تكبدت الجنوب وعدن خاصة ضحايا بصيف الشرعية الثاني وخسائر في النفوس كانت مرعبة ، لقد مضينا في لعبة إن صلحت المولدات غاب الديزل والعكس !! ، والمدهش أن الشرعية عجزت تماماً عن حل هذه المفصلة الصغيرة ، وها نحن أمام أبواب صيف ثالث كل المؤشرات لا توحى بمصادقية تصريحات حكومة المعاشيق التي ليس من أولوياتها حل مثل هذه الأمور التي هي من صلب عملية تطبيع الوضع في الجنوب ما يعني أن ضحايا الصيف القادم لن يقلوا عن ما كان عليه الحال في الأعوام السابقة.

والأجدر بالتحالف بقيادة المملكة حل موضوع الكهرباء عوضاً عن تلك الأموال التي تنفق في غير محلها ، إلا أن التحالف أخفق في حل موضوع الخدمات ربما بسبب ما تخلقت من بؤر فساد داخلي كان مردها غياب الرؤية في التعاطي مع المناطق المحررة. أيها السادة .. موضوع الكهرباء ليس ثانوي ، خصوصاً في وضع مدن شديدة الحرارة صيفاً كما أنه لا يستقيم معنى تطبيع الحياة دون أن تتوفر الخدمات الأساسية.

على جانب آخر لا تختلف صورة المعاناة في وضع المياه التي لا تصل معظم أحياء المدينة ، كما أن خطر نقص المياه يرتبط بانتشار الأمراض المعدية مع نقص ملحوظ في الخدمات الطبية. وهنا نسأل : ماذا حققت حكومة معاشيق من نجاحات إذا كان الناس يموتون أمام مكاتب البريد في انتظار معاشاتهم الزهيدة؟! فالشرعية مسؤولة عن ذلك دون شك ، لأن لا رؤية لديها وفق ما تكشف ، وما يهمنا هنا أن ننهب من مأساة الصيف القادم لو استمرت الشرعية في إطلاق عنان وعودها البعيدة عن المصادقية.

الثابت أننا تكبدنا خسائر بشرية ومادية إثر ما سلف تفوق في شقها المادي ما يكفي لشراء أكبر محطة كهربائية في حين أن الضحايا البشرية بالألاف ، فيا ترى هل نعيش صيف الشرعية الجديد تحت وضع حرارة صيف لا يرحم!!

مؤسسة كهرباء عدن .. وماذا تعمل الماشطة بالوجه العكر؟!!



ثروت جيزاني

بـ(فقدان كبير) للطاقة قبل الوصول إلى المستهلك وتضطر المؤسسة لمعالجة هذه الإشكالية بإضافة أعباء أخرى، وهي توزيع محولات في أكثر من حي وشارع وتكثيف التوزيع حتى يتم تغطية الفاقد بسبب تلك الكيبلات ، وفي الكيبلات محولات وفي المحولات عمولات أيضاً شراء محولين ضخمين بقدرة (٢٠٠ميجا) للواحد ، وبحسب لجنة الفحص ورسالة مدير عام كهرباء عدن للشركة

الموردة لو علمنا أن ذلك المحولين يتجاوز سعرهم المليار والنصف ريال، إضافة إلى أن وفداً برئاسة مدير عام مؤسسة كهرباء عدن الأسبق قد عاين تلك المحولات في الصين وتمت الموافقة عليها هناك كما تم شراء (٦٠) محول عشرة من (١٠٠٠.ك.ف.أ) (٥٠) منهم (٥٠٠.ك.ف.أ) غير مطابقين للمواصفات بحسب تقرير لجنة الفحص.

مما سبق لاسنا نماذج في الثلاث النقاط فقط وكلها تؤكد أن تقيوض أعمال محطات التوليد الحكومية كانت ممنهجة أوصلت بفعل التماهي مع ذلك الفساد إلى ما وصلت إليه محطات التوليد من إنهاك ، فقد كانت الحلقات محكمة نجحت بفعل الفاسدين إلى انهيار منظومة التوليد وهكذا نجد أن (الماشطة لن تجد حلاً بالوجه العكر) إلا بالضرب بيد من حديد على كل من فسد وأفسد لتصل منظومة التوليد إلى هذه المرحلة.

ونؤكد أن ما ورد كانت نماذج للهجمة الشرسة على قطاع عام ومهم واستراتيجي لحساب بيوت تجارية دأبت على الاستفادة حتى من أنات وأهات المواطن الذي دفع ثمناً كبيراً جداً لا يمكن تعويضه إلا بمحاسبة الفاسدين وإلا سيظل الحال على ما هو عليه . لاشك أن السلطة المحلية بعد الحرب وتحرير عدن مباشرة عملت في كل اتجاه لا لتطوير منظومة التوليد فقد كان الأمر أكبر من أن تتمكن من تطوير التوليد ولكن بحسب لها ودون تزلف أنها على الأقل تمكنت من وقف الانهيار الكامل لبنية المؤسسة وهذا ما حدث ، وينتظر المواطن الكثير ليجتاز هذه المحنة المستفحلة.

للصيانة العامة !! ، علماً بأن المولدات كانت قبل الصيانة 9,6 وبعد الصيانة 9,4 ميجا وأقل ويضطر الفنيون المشغلون لهذه التوربينات تشغيلها يدوياً خوفاً من خروجها لاحتياجات الشبكة (منول).

ولا يخفى على القارئ أن المولد رقم (٣) في نفس المحطة السالفة الذكر تم له صيانة عامة بقيمة (٣مليون ريال) في العام ٢٠١٦م وكذلك على نفس المولد تمت له صيانة في بداية ٢٠١٧م وقد طالب القائمون (١٠مليون ريال) لإتمام الصيانة.. هذا الذي تم تبيانه ما هو إلا غيض من فيض عن أعمال الإنهاك للمولدات حتى يتم الاستعانة بمحطات مستأجرة بشروط مجحفة.

ثانياً : التمديدات

دأبت مؤسسة كهرباء عدن وهي تعلم علم اليقين القدرة التوليدية لمحطاتها وما هو قادم من محطات أخرى ، ومع ذلك قامت وبكل قوة وجبروت لإكمال مشهد الإنهاك المتعمد لمحطات التوليد الحكومية بتمديدات للطاقة الكهربائية للعديد من المدن الناشئة بمئات الميجاوات، وعملت على رفع الأحمال إلى الضعف ، كما ساهم الفساد الفردي بإطلاق معاملات التوصيل لكل طالب تيار كهربائي أبنية جديدة ومصانع ومولات ومراكز طبية وخلافه ومناطق عشوائية والتي وازى بمجملها المدن الجديدة الناشئة وبهذا اكتملت دائرة الإنهاك ولم يتبق إلا حلقة صغيرة نتحدث عنها في المحور الثالث المناقصات والمزايدات.

نفذت كهرباء عدن بموافقة من وزارة كهرباء صنعاء وإدارتها العامة العديد المناقصات التي لو تم الوقوف أمامها لتبين أن الدائرة استحكمت حلقاتها حتى تخرج المحطات الحكومية من الخدمة ويتم الاستعانة بمحطات تأجير الطاقة وللوقوف سريعاً على أهمها فقط.

شراء كيبلات من معدن ألونيوم (معدن قابل للصدأ) ويسميه الفنيون (نوكتيا) عالي المقاومة بقيمة (٨٢ مليون ريال) بدلاً من شراء كيبلات نحاس أو قطع غير تحتاجها المولدات ، وهذا النوع من الكيبلات يتسبب

وصلت مؤسسة كهرباء عدن إلى أدنى مستوياتها في إنتاج الطاقة الكهربائية ، صاحب ذلك أيضاً ارتفاعاً غير مسبوق بالأحمال مقارنة بالأعوام السابقة.

كل ذلك أتى نتيجة لفساد ممنهج من قبل وزارة كهرباء صنعاء وإدارتها العامة وبالتعاون مع الفاسدين في مؤسسة كهرباء عدن، الذين كانوا على استعداد لتنفيذ كل تلك المخططات اللثيمة، عبر طرق غير مباشرة وذكية، حيث سعت إلى (إنهاك محطات التوليد) في عدن لصالح بيوت تجارية دأبت على تسويق أعمال المحطات المستأجرة، والتي استفادت بغير حق من كل تلك المعاناة التي عانى منها المواطن، بسبب تدني التوليد والانقطاعات التي أودت بحياة مواطنين تتحمل الحكومات المتعاقبة مسؤولياتهم.. وكانت أساس الإنهاك المنهج تنحصر أغلبها في ثلاث نقاط، هي كالتالي:

أولاً : تدني مستوى التوليد وذلك بإخراج المحطة الياباني (٦٤ميجا) ليس لقدمها؛ ولكن بسبب (أعمال متعمدة) أدت إلى ترك الشركة المصنعة (ميتسوبوشي) التعاون مع وزارة الكهرباء بصنعاء وإدارتها العامة ومؤسسة كهرباء عدن، وهذا هو (الهدف المطلوب) لدى من يرسمون خبث، كما تم إنهاك محطة المنصورة (ورسيلا ٢) حتى تفجر أحد المولدات ، وعند توفر مبلغ (٣٢مليون دولار) من أجل بعث المحطة من جديد، ليتم التلاعب بالمبلغ المرصود وتم صرفه على صيانة عامة وإضافة مولدين بقدرة (٢٠٠ميجا) هذا إذا علمنا أن قيمة العشرين ميجا لا تتعدى (١٥ مليون دولار) فأين ذهبت (١٧مليون دولار)؟! علماً بأن أحد المولدات انفجر ولا نعلم ما مسؤولية شركة الأهرام في وضع الضمانات أثناء إبرام العقد!.

الجدير بالإشارة، أن توربينات ورسيلنا ٢ بقدرة إنتاج (١٠٠ميجا) للواحد وبيجمالي سبعة توربينات ب(٧٠ميجا) وهي الآن لم تتجاوز إنتاج الطاقة (٤٥ميجا). لا يفوتنا أن نذكر أن رئيس الجمهورية صرف للحكومة في عام 2013م مبلغ 32مليون دولار كان مخصصاً لشراء مولدات توربينية لزيادة إنتاج الطاقة إلا أن المبلغ تحول بقدرة قادر إلى أعمال صيانة وإضافة مولدين فقط بقدرة عشرين ميجا لا يتجاوز قيمتهم 15مليون دولار فقط والباقي صرفت

